

بالقضايا المنطقية لم يغفل النظر في علاقة الأداة بالمعنى ناقداً أحياناً ما استقرَّ عليه الأمر عند المعريين — وذلك لأنَّ النحاة قبل عصر ابن هشام — ما كانوا أو ما كان أكثرهم يعنون بالعلاقة القائمة بين الأداة والمعنى العام الذي جاء به نص وردت فيه هذه الأداة ، وإذا كان المنطق الأرسطي في جملة أمره يعنى « بالصورة » أو « الشكل » أكثر من المادة أو المضمون فإنَّ معظم النحاة في تحليل بعض هذه الأدوات ما كان ليهمهم غير الموقع الإعرابي ، أو عملية الربط بين جملتين وهو ما يسمى بالقضية الشرطية عند المناطقية الصوريين .

ونلاحظ أنَّ ابن هشام قسم مكاناً لمستعمل هذه الأدوات من حيث حكمه على صحة المعنى أو فساده بناء على ما استقر عليه عند سابقيه أو معاصريه ، ومن ذلك حديثه عن عموم السلب وسلب العموم^(١) وهو كل جملة سبقت بنفي سلط على فكرة ، والقضية في جملة أمرها عامة ، ولكنه حين تصدَّى لبعض الآيات التي وردت في القرآن الكريم ، أحس بأنَّ هذا الأصل لا يمكن أن يطبق عليها كما في قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ

(١) مغني اللبيب ١/ص ٢٢٠ — ٢٢١ .